

# الفوائد العجبية في إعراب الكلمات الغريبة

محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز

المشهور بابن عابدين الدمشقي الحنفي

دار النشر / دارالرائد العربي - بيروت - ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

الطبعة : الأولى

تحقيق : د.حاتم صالح الضامن

عدد الأجزاء / ١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

الحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده وآله الطاهرين وصحابته أجمعين وبعد فيقول فقير  
رحمة ربه وأسير وضمّة ذهيه محمد أمين بن عابدين قد عن لي الكلام على بعض ألفاظ شاع  
استعمالها بين العلماء وهي مما في ( ١ ) إعرابه أو معناه إشكالاً أو خفاءً تحلّ العقال وتوضّح  
المقال وسميتها الفوائد العجبية في إعراب الكلمات الغريبة والله تعالى المستعان وعليه التكلان

## منها قولهم هَلَمْ جَرًّا

فهلم بمعنى تعال وهو مركّب من هاء التنبيه ومن ( لَمْ ) أي ضمّ نفسك إلينا واستعمل استعمال  
البسيط يستوي فيه الواحد والجمع والتذكير والتأنيث عند الحجازيين كذا في القاموس ( ٢ ) وسبقه  
إلى ذكره ( ٣ ) صاحب ( ١ ) من سائر النسخ وفي الأصل فيه ( ٢ ) ( القاموس ١٥١١ ) ( هَلَمْ )  
وفيه واستعملت استعمال البسيط أي الكلمة المفردة ( ٣ ) ( وسبقه بذلك

الصاح ( ٤ ) وتبعه الصغاني ( ٥ ) فقالا تقول كان ذلك عام كذا وهلم جراً أي إلى اليوم انتهى  
ولا يخفى عدم جريان ما قاله في القاموس في مثل هذا وتوقف الجمال بن هشام ( ٦ ) في كون هذا  
التركيب عربياً محضاً وساق وجوه ( ٧ ) توقفه في رسالة له ( ٨ ) وأجاب عن ذكره في الصاح

ونحوه وذكر ما للعلماء في إعرابه ومعناه وما يردّ عليه ثم قال ( فلنذكر ما ظهر لنا في توجيه هذا ) ( ٩ ) الكلام ( ١٠ ) بتقدير كونه عربياً فنقول ( هَلُمَّ ) هذه هي القاصرة التي بمعنى ائْتِ وتعالِ إلا أنّ فيها تجوِّزين أحدهما أنّه ليس المراد ( ٢ ) بالإتيان هنا المجيء الحسي بل الاستمرار على المشي والمداومة عليه كما تقول امشِ على هذا الأمر وسِرْ ( ١١ ) على هذا المنوال ومنه قوله تعالى ( وانطلق الملائمة منهم أن امشوا واصبروا على آلهتكم ) ( ١٢ ) فإنّ ( ١٣ ) المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحسي بل انطلاق الألسنة بالكلام ولهذا أعربوا ( أن ) تفسيرية ( ١٤ ) وهي إنّما تأتي ( ٤ ) الصحاح ( جرر ) والجوهري صاحب الصحاح إسماعيل بن حماد ت ٣٩٣ هـ ( نزهة الألباء ٣٤٤ مرآة الجنان ٢ ٤٤٦ ) ( ٥ ) الحسن بن محمد بن الحسن ت ٦٥٠ هـ ( معجم الأدباء ٩ ١٨٩ النجوم الزاهرة ٧ ٢٦٧ ) ( ٦ ) جمال الدين عبد الله بن يوسف ت ٧٦١ هـ ( طبقات الشافعية ٦ ٣٣ الدرر الكامنة ٢ ٤١٥ ) ( ٧ ) ( وجوده ( ٨ ) هي المسائل السلفية والقول في ( هلم جرّاً ) في ص ٣٢ - ٤٠ ( ٩ ) ساقطة من ج ( ١٠ ) م اللفظ ( ١١ ) من م والمسائل السلفية وأخلت بها النسخ الثلاث ( ١٢ ) ص ٦ ( ١٣ ) ساقطة من م ( ١٤ ) ينظر في ( أن ) التفسيرية رصف المباني ١١٦ الجني الداني ٢٣٩ مغني اللبيب ٢٩

---

بعد جملة فيها معنى القول كقوله تعالى ( فأوحينا إليه أن اصنع الفلک ) ( ١٥ ) والمراد بالمشي ليس المشي على الأقدام ( ١٦ ) بل الاستمرار والدوام أي دوموا على عبادة أصنامكم واحبسوا أنفسكم على ذلك الثاني أنّه ليس المراد الطلب حقيقةً وإنما المراد الخبر ( ١٧ ) وعبر عنه بصيغة الطلب كما في قوله تعالى ( ولنحمل خطاياكم ) ( ١٨ ) ( فليمدد له الرحمن مدّاً ) ( ١٩ ) وجرّاً مصدر جرّه يجرّه إذا سحبه ولكن ليس المراد الجرّ الحسي بل المراد التعميم كما استعمل السّحب بهذا المعنى ألا ترى أنّه ( ٢٠ ) يُقال هذا الحكم مُسحبٌ على كذا أي شاملٌ له فإذا قيل ( كان ذلك عام كذا وهلمّ جرّاً ) فكأنّه قيل واستمرّ ذلك في بقية الأعوام استمراراً فهو مصدرٌ ( ٢١ ) أو استمرّ مستمرّاً على الحال المؤكدة ( ٢٢ ) وذلك ماشٍ في جميع الصور وهذا هو الذي يفهمه الناس من هذا الكلام وبهذا التأويل ارتفع إشكالُ العطف فإنّ ( هَلُمَّ ) حينئذٍ خبرٌ وإشكالُ التزام أفراد الضمير إذ فاعل ( هَلُمَّ ) هذه مفردٌ أبداً كما تقول واستمرّ ذلك أو ( ٢٣ ) استمرّ ما ذكرته ( ٢٤ ) ( ١٥ ) المؤمنون ٢٧ ( ١٦ ) في المسائل السلفية بالأقدام ( ١٧ ) ساقطة من ب ( ١٨ ) العنكبوت ١٢ وينظر مشكل إعراب القرآن ٥٥٠ ( ١٩ ) مريم ٧٥ ( ٢٠ ) المسائل السلفية إلا أنّه يقال ( ٢١ ) من المسائل السلفية ( ٢٢ ) في المسائل السلفية فهو حال مؤكدة ( ٢٣ ) في المسائل السلفية أي واستمر وفي ج ما ذكرت ( ٢٤ ) انتهى ما نقله المؤلف من المسائل السلفية وينظر في ( هَلُمَّ جرّاً ) الفاخر ٣٢ الزاهر ١ ١٧٦ تهذيب اللغة ١ ٤٨٧ جمهرة الأمثل ٢ ٣٥٥ المزهر ٢ ١٣٦

ومنها قولهم **وَمِنْ تَمَّ** وهي في الأصل موضوعة للمكان البعيد وإذا وقعت في كلامهم ( ٢٥ ) يقولون أي ( ٢٦ ) **وَمِنْ هُنَا** أو **مِنْ هُنَا** أي **وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ** كان كذا فإذا فسروها ب ( هناك ) ففيه تجوُّز من جهة واحدة وهي استعمالها في المكان المجازي وإذا فسروها ب ( هنا ) ففيه تجوُّزان الأول ما ذكر والثاني ( ٢٧ ) كونها في القريب ولكنَّ الجمع بين تفسيرها ب ( هنا ) التي للقريب ( ٢٨ ) وبين قولهم أي من أجل ذلك كما وقع للعلامة الجلال المحلي ( ٢٩ ) في شرح جمع الجوامع ( ٣٠ ) فيه منافاة لأنَّ ذلك من إشارات البعيد اللهمَّ إلا أن يُقال استعمل ( هنا ) في البعيد مجازاً و ( ذلك ) في القريب ( ٣ ) كذلك أو يُقال كما قال بعضهم أشار أولاً ب ( هنا ) إلى قُرب المشار إليه لقُرب محلّه وما فهم منه وثانياً ب ( ذلك ) إلى بُعده باعتبار أن المعنى غير مُدرَك حسّاً فكأنّه بعيدٌ وفي شرح التسهيل للداميني ( ٣١ ) ما نصّه ( وانظر في قول العلماء ( ومن تمَّ كان كذا ) هل معناه معنى ( ٣٢ ) ( هنالك ) أي التي للبعُد أو معنى ( هنا ) التي للقُرب والظاهر هو الثاني ) انتهى ( ٢٥ ) م عباراتهم ( ٢٦ ) ساقطة من م ( ٢٧ ) ( ما ذكره والثاني ) ساقط من م ( ٢٨ ) م بهنا القريب ( ٢٩ ) محمد بن أحمد بن محمد ت ٨٦٤ هـ ( الضوء اللامع ٣٩٧ ) حسن المحاضرة ١ ( ١١٥ ) ( ٣٠ ) جمع الجوامع في أصول الفقه مطبوع وهو للسبكي ت ٧٧١ هـ ( ٣١ ) محمد بن أبي بكر ت ٨٢٧ هـ وشرح التسهيل اسمه تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد ( الضوء اللامع ٧ ١٨٤ بغية الوعاة ١ ٦٦ ) ( ٣٢ ) من م

ثم ينبغي التأمل في علاقة هذا المجاز وفي قرينته ويمكن أن نجعل العلاقة المشابهة فإنَّ المعنى محلٌّ للفكر وحده ( ٣٣ ) وتردده ( ٣٤ ) إليه بملاحظته المرّة بعد الأخرى كما أن المكان محلُّ الجسم ( ٢٥ ) والقرينة استحالة كون المعنى والألفاظ مكاناً حقيقياً وقال بعضهم في قول ابن الحاجب ( ٣٦ ) ( ومن تمَّ اختلف في رحمن ) قوله ( ومن تمَّ ) إشارة إلى المكان الاعتباري كأنه شَبّه الاختلاف المذكور في شرط تأثير الألف والنون أنه انتفاء ( فعلاية ) أو وجود ( فعلى ) بالمكان في أن كلاً منهما منشأ أمر إذ المكان منشأ النباتات ( ٣٧ ) والاختلاف المذكور يُنشئ اختلافاً آخر وهو الاختلاف في صرف رحمن فجعل الاختلاف المذكور من أفراد المكان إدعاءً ثم شَبّه المكان الاعتباري بالمكان الحقيقي لاشتراكهما في المكانية فذكر اللفظ الموضوع للمكان انتهى ومنها قولهم **أَيْضاً هُوَ مَصْدَرُ أَضٍ يَبْيِضُ** وأصل أَضٍ أَيْضُ ك ( يَبِيعُ ) تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فُلِبَّت ألفاً وأصل يَبْيِضُ يَبْيِضُ بزنة يَفْعَلُ نُقِلت حركة الياء إلى الهمزة ( ٣٣ ) من م ( ٣٤ ) ساقطة من م ( ٣٥ ) م للجسم ( ٣٦ ) عثمان بن عمر الكردي ت ٤٦٤ هـ ( الطالع السعيد ٣٢٨ الديباج المذهب ٢ ٨٦ ) وقول ابن الحاجب في شرح الرضي على الكفاية ١ ١٥٧ ( ٣٧ ) من

وأما إعرابه فذكر ابن هشام في رسالة تعرض فيها للمسألة ( ٣٨ ) أن جماعةً توهموا أنه منصوبٌ على الحال من ضمير ( قال ) وأنّ التقدير وقال أيضاً أي راجعاً إلى القول وهذا لا يحسنُ تقديره إلا إذا كان هذا القولُ صدر من القائل بعد صدور القول السابق ( ٣٩ ) وليس ذلك ( ٤٠ ) بشرط بل تقول قلتُ اليومَ كذا وقلت ( ٤٤ ) أمسٍ أيضاً وكتبتُ اليومَ وكتبتُ أمسٍ أيضاً قال ( ٤٢ ) والذي يظهر لي أنه مفعول مطلق حُذِفَ عاملُه أو حال حُذِفَ عاملها وصاحبها أي ارجعُ إلى الأخبار رجوعاً ولا اقتصرُ على ما قدّمت أو أخبر راجعاً فهذا هو الذي يستمرُّ في جميع المواضع ومما يؤنسك بأنّ العامل محذوف ( ٤٢ ) أنك تقول ( عندُه ( ٤ ) مالٌ وأيضاً علمٌ ) فلا يكون قبلها ما يصلحُ للعمل فيها فلا بدُّ حينئذٍ من التقدير واعلم أنّها إنّما تُستعمل في شيئين بينهما توافق ويغني كلُّ منهما عن الآخر فلا يجوز ( جاء زيدٌ أيضاً ) ولا ( جاء زيدٌ ومضى عمرٌ و أيضاً ) ولا ( اختصم زيدٌ وعمرٌ و أيضاً ) انتهى ملخصاً ( ٣٨ ) المسائل السلفية ٢٩ - ٣١ ( ٣٩ ) بعدها في م له ( ٤٠ ) من م والمسائل السلفية ( ٤١ ) م وقلته ( ٤٢ ) أي ابن هشام في المسائل ٣٠ ( ٤٣ ) من م

**ومنها قولهم اللهم إلا أن يكون كذا ونحوه أقول أصله يا الله حُذِفَ حرف النداء وعُوِضَ عنه الميم للتعظيم والتقخير ولا تدخل عليها ( يا ) فلا يُقال ( يا اللهم ) إلا شذوذاً في الشعر كما قال ابن مالك ( ٤٤ ) والأكثرُ اللهم بالتعويضِ وشدَّ يا اللهم في قريضٍ ثمَّ الشائعُ استعمالها ( ٤٥ ) في الدعاء ولذا قال السلف ( ٤٦ ) اللهم مجمعُ الدعاء وقال بعضهم الميم في قول ( اللهم ) فيه تسعة وتسعون اسماً من أسماء الله تعالى وأوضحه بعضهم بأنّ الميم تكون علامة للجمع لأنك تقول ( عليه ) للواحد و ( عليهم ) للجمع فصارت الميم في هذا الموضع بمنزلة الواو الدالة على الجمع في قولك ( ضربوا ) و ( قاموا ) فلما كانت كذلك زيدت في آخر اسم الله تعالى لتشعر ( ٤٧ ) وتؤنن بأنّ هذا الاسم قد جُمعت ( ٤٨ ) فيه أسماء الله تعالى كلّها فإذا قال الداعي اللهم فكأنّه ( ٤٩ ) قال يا الله الذي له الأسماءُ الحُسنَى قال ولاستغراقه أيضاً لجميع أسماء الله تعالى الحُسنَى وصفاته لا يجوز أن يوصف لأنها قد اجتمعت فيه وهو حجةٌ لما قال سيبويه ( ٥٠ ) في منعه وَصَفَهُ انتهى ( ٤٤ ) شرح ابن عقيل على الألفية ٣ ١٢ وابن مالك جمال الدين محمد ت ٦٧٢ هـ ( تذكرة الحفاظ ١٤٩١ فوات الوفيات ٣ ٤٠٧ ) ( ٤٥ ) ( استعمالها وينظر في ( اللهم ) معاني القرآن ١ ٢٠٣ الزاهر ١ ١٤٦ الإنصاف ٣٤١ ) ( ٤٦ ) م بعض السلف وبعدها في رحمهم الله ( ٤٧ ) من ( م وفي الأصل تشعر ( ٤٨ ) ( م اجتمعت ( ٤٩ ) من ( م وفي الأصل فكأن ( ٥٠ ) الكتاب ١ ٣١٠ وسيبويه أبو بشر عمرو بن قنبر ت ١٨٠ هـ ( طبقات النحويين واللغويين ٦٦ نور القبس ٩٥ )**

---

ثم أنهم قد يأتون بها قبل الاستثناء إذا كان الاستثناء نادراً غريباً كأتهم لندوره استظهروا بالله تعالى في إثبات وجوده قال بعض الفضلاء وهو كثيرٌ في كلام الفصحاء كما قال المطرزي ( ٥١ ) نَبَّهَ على ذلك الطيبي ( ٥٢ ) في سورة المُدَّثِرِ في الكشف ( ٥٣ ) بعد كلام وأما نحو قولهم ( اللهم إلا أن يكونَ كذا ) فالفرض أن المستثنى مستعان بالله تعالى في تحقيقه تنبيهاً على ندرته وأنه ( ٥٤ ) لم يأت بالاستثناء إلا بعد التفويض لله تعالى انتهى وذكر العلامة المحقق صدر الشريعة ( ٥٥ ) في أوائل كتابه ( التوضيح شرح التنقيح ) أن الاستثناء المذكور مُفَرَّغٌ من أعم الظروف لأن ( ٥ ) المصادر قد تقع ظرفاً نحو آتيتك طلوع الفجر أي وقت طلوعه انتهى وأوضح ذلك العلامة بدر الدين الدماميني في شرحه على المغني عند الكلام على ( عسى ) عند قول المصنّف ( ولكن يكون الإضمارُ في ( يقوم ) لا في ( عسى ) اللهم إلا أن تقدّر العاملين تنازعا زيدا ) ( ٥٦ ) فقال ( ٥٧ ) الاستثناء في كلام المصنّف مُفَرَّغٌ من الظرف والتقدير ولكن يكون الإضمارُ في ( يقوم ) لا في ( عسى ) كلّ وقت إلا وقت أن تُقَدَّرَ ( ٥١ ) الإيضاح في شرح مقامات الحريري ق ١٤ والمطرزي ناصر الدين بن عبد السيد بن علي ت ٦١٠ هـ ( معجم الأديباء ١٩ ٢١٢ وفيات الأعيان ٥ ٣٦٩ ) ( ٥٢ ) شرف الدين الحسين بن محمد ت ٧٤٣ هـ ( الدرر الكا منية ٢ ١٥٦ طبقات المفسرين ١ ١٤٣ ) ( ٥٣ ) من ب وفي الأصل و ( و م وفي الكشف والكشف تفسير لكشاف الزمخشري واسمه فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ( ٥٤ ) من سائر النسخ وفي الأصل وإن ( ٥٥ ) التوضيح في حل غوامض التنقيح ١٣ و صدر الشريعة هو عبيد الله بن مسعود الحنفي ت ٧٤٧ هـ ( مصباح السعادة ٢ ١٩١ الفوائد البهية ١٠٩ ) ( ٥٦ ) مغني اللبيب ١٦٥ ( ٥٧ ) شرح الدماميني ( تحفة الغريب ) ٣٠٤ ( ٥٨٩ ) من ( م وفي الأصل ووقع

---

العاملين تنازعا ووقع ( ٥٨ ) التفرغ في الإيجاب لاستقامة المعنى نحو ( قرأتُ إلا يومَ كذا ) ثم حذف الظرف بعد إلا وأنيب المصدر عنه كما في ( أجيتُك يومَ قدومِ الحاج ) واللهم معترضٌ وانظر موقعها ( ٥٩ ) هنا فقد وقع في النهاية ( ٦٠ ) أنها تستعمل على ثلاثة أنحاء أحدها أن يراد بها النداء المحض كقولهم ( ٦١ ) ( اللهم ارحمنا ) الثاني أن يذكره المُجيبُ تمكيناً للجواب في نفس السامع يقول لك ( ٦٢ ) القائل ( أقامَ زيدٌ ) فنقول أنت ( اللهم لا ) والثالث أن يُستعملَ دليلاً على النذرة وقلة وقوع المذكور كقولك ( أنا لا أزورك اللهم إذا لم تدعني ) ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء وظاهر أن معنى الأول والثاني لا يتأتیان ( ٦٣ ) هنا وفي تأتي الثالث في ( ٦٤٩ ) هذا المحلّ نظر انتهى كلام الدماميني ولعلّ وجه النظر أن قول ابن الأثير ( ٦٥ ) في النهاية ( ألا ترى الخ ) يفيد أنه لا بُدَّ أن يكون ما بعدها نادراً في نفسه وقد يُقال لا يلزم ذلك بقرينة قوله ( يستعمل

دليلاً على الندرة الخ ) ( ٦٦ ) فأفاد أنها تدلّ ( ٥٩ ) من ( ب م وفي الأصل موقعهما ( ٦٠ ) لم أفق على هذه الأنحاء في النهاية وهي في شرح الأشموني ٤٥٠ عن النهاية ( ٦١ ) من شرح الدماميني وفي الأصل يقول وفي م كقولك ( ٦٢ ) من م وشرح الدماميني ( ٦٣ ) م يأتيان ( ٦٤ ) من ( م شرح الدمامين وفي الأصل وفي ( ٦٥ ) مجد الدين المبارك بن محمد الجزري ت ٦٠٦ هـ ( معجم الأدباء ١٧ ٧١ إنباه الرواة ٣ ٢٥٧ ) ( ٦٦ ) في الأصل و ( على التذكرة ما أثبتناه من ب وم

---

على أنّ ما بعدها نادرٌ بالنظر إلى ما قبلها وإن كان في نفسه غير نادر فليُتأمل ثم اعلم أنّ قوله ( ٦٧ ) ( التفرغ في الإيجاب ) فيه نظرٌ لأنّ قول المغني يكون الإضمار في ( يقوم ) ( ٦٨ ) لا في ( عسى ) معناه لا يكون الإضمار في ( عسى ) في وقت من الأوقات إلاّ في كذا فالوقت المقدر نكرة في سياق النفي فالاستثناء بعدها استثناء من النفي كما في قولك ( لا يأتينا زيدٌ إلاّ يومَ كذا ) نَعَمْ قد يعبرون بنحو قولك ( هذا ضعيفٌ إلاّ إذا حُمِلَ على كذا ) فهو استثناء ( ٦٩ ) مفرغ في الإثبات صورة ولكنّه في المعنى نفيٌّ لأنّ معنى ضعيف ( ٦ ) أنّه لا يُعتدُّ ( ٧٠ ) أو لا يصحُّ وقال في المغني ( ٧١ ) في أول الباب الثامن ما نصّه ( السادسة وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب نحو ( وإنّها لكبيرةٌ إلاّ على الخاشعين ) ( ٧٢ ) و ( يابى الله إلاّ أن يُنمّ نوره ) ( ٧٣ ) لما كان المعنى وإنّها لا تسهل إلاّ على الخاشعين ولا يريدُ الله إلاّ أن يُنمّ نوره ( ٧٤ ) انتهى ( ٦٧ ) ب ووقوع ( ٦٨ ) من المغني وفي الأصل وسائر النسخ ( يكون ) ( ٦٩ ) ساقطة من ب ( ٧٠ ) م لا يعتمد عليه مثلاً ( ٧١ ) مغني اللبيب ٧٥٣ ( ٧٢ ) البقرة ٤٥ ( ٧٣ ) التوبة ٣٢ ( ٧٤ ) من م والمغني

---

ومنها قولهم لا بُدَّ من كذا أي لا مفارقة وقد يُفسرُ ب ( وَجَبَ ) وذلك لأنّ أصله في الإثبات بُدَّ الأمر فرّق وتبدّد تفرّق وجاءت الخيلُ بدداً ( ٧٥ ) أي متفرقةً فإذا نُفي التفرّق والمفارقة بين شيئين حصل تلازمٌ بينهما دائماً فصار أحدهما واجباً للآخر من ثمّ فسروه ب ( وَجَبَ ) وبُدَّ اسم مبني على الفتح مع ( لا ) النافية لأنّه اسمها والخبر محذوف أي ( لنا ) أو نحوه وقد يُصرّحُ به ( ٧٦ ) وذكر القنريّ ( ٧٧ ) في حواشي المطول ( ٧٨ ) أنّ الجار والمجرور متعلّق بالمنفي أعني بُدَّ على قول البغداديين حيث أجازوا ( ٧٩ ) ( لا طالع جبالاً ) بترك ( ٨٠ ) تنوين الاسم المطول إجراءً له مجرى المضاف والبصريون أوجبوا في مثله تنوين الاسم وجعلوا متعلّق الظرف فيما بني الاسم فيه على الفتح كما فيما نحن فيه محذوفاً هو خبر المبتدأ أي لا بُدَّ ثابت لنا ( ٨١ ) وقوله ( من كذا )

خبر مبتدأ محذوف أي البدُّ المنفي من كذا وهذه الجملة الاسمية المنفية لا محلَّ لها من الإعراب لأنها جملة مستأنفة لفظاً ويجوز أن يكون ( من كذا ) متعلقاً بما دلَّ عليه ( لا بُدُّ ) أي لا بُدُّ من كذا ( ٧٥ ) في الأصل بداداً ينظر للسان والقاموس والتاج ( بدد ) ( ٧٦ ) ينظر الزاهر ١ ٦٢١ منثور الفوائد ٧٢ شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٣٦٩ ( ٧٧ ) حسن جليبي بن محمد بن حمزة الرومي الحنفي الفناري أو الفَنَرِي ت ٨٨٦ هـ ( الضوء اللامع ٣ ١٢٧ نظم العقيان ١٠٥ ) ( ٧٨ ) تنظر حاشية الفناري ق ٢٧ ( ٧٩ ) في الأصل أجازوا في وما أثبتناه من ( ب م ) ( ٨٠ ) من سائر النسخ ( ٨١ ) ( م لها

---

وقد أشار الشريف ( ٨٢ ) في أواخر ( بيان المفتاح ) إلى أن الظرف في مثله خبر ل ( لا ) حيث قال ( في قوله ( لا تَلَقِّي لِإِشَارَتِهِ ) أَنْ ( لِإِشَارَتِهِ ) ليس معمولاً للتلقي ( ٨٣ ) وإلا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر ( لا ) فتأمل وقس على ما ذُكِرَ نظائر هذا التركيب ( ٨٤ ) انتهى وأقول هذا ظاهرٌ فيما إذا قيلَ ( لا بُدُّ من كذا ) أما إذا قيلَ ( لا بُدُّ لكذا من كذا ) فالخبر هو الظرف الأول إلا أن يُقال من تعدد الأخبار تأمل ثم في قوله ( ويجوز أن يكون متعلقاً بما دلَّ عليه ( لا بُدُّ ) أي لا بُدُّ من كذا ) فيه نظرٌ إذ لا فرقَ بينَ هذا المُقَدَّر والمذكور فلا حاجة إلى تقديره تأمل هذا ( ٨٥ ) ووقع في بعض العبارات ( لا بُدُّ وأن يكون ) واستعمله السَّعْدُ ( ٨٦ ) في كتبه أيضاً وقال الفَنَرِي ( ٧ ) إنَّ الواوَ مَزِيدَةٌ في الخبر وقال بعضُ المُحَسِّينَ هذه الواو للوصق أي لزيادة لوصق ( لا ) بالخبر انتهى وفيه بحثٌ فإنَّ الكون المنسبك من ( أن ) والفعل لا يصلح أن يكون خبراً معنى ( ٨٧ ) فإن قيلَ حَذَفُ الجارِ بَعْدَ ( أن ) و ( أن ) مطرَّدٌ ( ٨٢ ) علي بن محمد الجرجاني ت ٨١٦ هـ ( الضوء اللامع ٥ ٣٢٨ بغية الوعاة ٢ ١٩٦ ) ( ٨٣ ) ب لتلقي ( ٨٤ ) حاشية الفناري على المطول ق ٢٧ ( ٨٥ ) م إلى تقدير هذا ( ٨٦ ) مسعود بن عمر التفتازاني ت ٧٩١ هـ ( الدرر الكامنة ٥ ١١٩ بغية الوعاة ٢ ٢٨٥ ) ( ٨٧ ) م هنا

---

قلنا إذا قُدِّرَ الجار يكون لغواً متعلقاً بقوله ( بُدُّ ) والخبر محذوف كما مرَّ على أن صاحب المغني ( ٨٨ ) لا يثبت واواً ( ٨٩ ) للوصق كما ذكره بعضُ الفضلاء ورجَّح أن الواو هنا زائدة وهي التي دخلها في الكلام كخروجها ورأيت في بعض الهوامش أنه روي عن أبي سعيد السَّيرافي ( ٩٠ ) في كتاب س ( ٩١ ) أنه قال تجيء الواو بمعنى ( مِنْ ) فإن ثبت ذلك يكون حمل الواو هنا عليه أولى من دعوى زيادتها فليراجع ومنها قولهم كذا لغةً واصطلاحاً قال ابنُ الحاجب إنَّه منصوب على المفعولية المطلقة وإنَّه من المصدر المؤكَّد لغيره صرَّح به في أماليه ( ٩٢ ) وفيه نظرٌ من وجهين

الأول أن اللغة ليست اسماً للحدث الثاني أنها لو كانت مصدراً مؤكداً لغيره لكانت إنما تأتي بعد الجملة فإنه لا يجوز أن يتقدم ولا يتوسط فلا يقال ( حقاً زيد ابني ) ولا ( زيد حقاً ابني ) وإن كان الزجاج ( ٩٣ ) يجيز ذلك ( ٨٨ ) مغني اللبيب ٤٠٠ ( ٨٩ ) من سائر النسخ وفي الأصل واو ( ٩٠ ) الحسن بن عبد الله ت ٣٦٨ هـ ( تاريخ العلماء النحويين ٢٨ الأنساب ٣٣٩٧ ) ( ٩١ ) اختصار لسبويه ( ٩٢ ) الأمالي النحوية ٤ ٦١ ( ٩٣ ) أبو إسحاق إبراهيم بن السري ت ٣١١ هـ ( تاريخ بغداد ٦ ٨٩ طبقات المفسرين ١٧١ )

فإن قلت هل يجوز أن يكون مفعولاً لأجله أو منصوباً على نزع الخافض أو تمييزاً قلت لا يجوز الأول لأن المنصوب على التعليل لا يكون إلا مصدراً ولا الثاني لوجهين الأول أن إسقاط الخافض سماعي واستعمال مثل هذا التركيب مستمر شائع في كلام العلماء الثاني أنهم التزموا في مثل هذه الألفاظ التثنية ولو كانت على إسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان ( ٩٤ ) مع وجود الخافض كما بقي التعريف في قوله ( ٩٥ ) تَمَرُونَ الديارَ ولم تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ وَأَصْلُهُ تَمَرُونَ عَلَى الدِيَارِ أَوْ بِالدِيَارِ وَلَا الثَّالِثَ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ إِذَا تَفْسِيرٌ لِلْمَفْرَدِ كَ ( رطل زيتاً ) أو تفسير النسبة ك ( طاب زيد نفساً ) وهذا ليس شيئاً منهما أمّا أنه ليس تفسيراً للمفرد فلأنه لم يتقدم مبهم وضعاً ( ٩٦ ) فيميز وأما أنه ليس تفسيراً ( ٨ ) للنسبة فلأنه لم يتقدم ( ٩٧ ) نسبة فإن قلت يمكن أنه من تمييز النسبة بأن يُقدَّرَ مضاف أي تفسيرها لغةً فيكون من باب ( أعجبنى طبيه ( ٩٨ ) أباً ( ٩٤ ) من م وفي الأصل كانت ( ٩٥ ) جرير ديوانه ٢٧٨ وروايته أتمضون الرسوم ولا تحبي وعجز البيت ساقط من م ( ٩٦ ) من م المسائل السلفية وفي الأصل وصفاً وفي م منهم وضعاً وهو تصحيف ( ٩٧ ) من م وفي الأصل يتقدم ( ٩٨ ) من م المسائل السلفية

قلت تمييز النسبة الواقع ( ٩٩ ) بين المتضايين ( ١٠٠ ) لا يكون إلا فاعلاً في المعنى ثم قد يكون مع ذلك فاعلاً في الصناعة ( ١٠١ ) باعتبار الأصل فيكون محولاً عن المضاف نحو ( أعجبنى طيب زيد أباً ) إذا كان المراد الثناء على أبي زيد وقد لا يكون كذلك فيكون صالحاً لدخول ( من ) نحو ( لله دره فارساً ) و ( ويحه رجلاً ) فإن الدر بمعنى الخير وويح بمعنى الهلاك ونسبتهما إلى الرجل كنسبة الفعل إلى فاعله وتعلق التفسير بالكلمة إنما هو تعلق الفعل بالمفعول لا بالفاعل فإن قلت ما وجه نصبه قلت الظاهر أن يكون حالاً على تقدير مضاف من المجرور ( ١٠٢ ) ومضايين من المنصوب والأصل تفسيرها موضوع أهل اللغة ثم حذف المتضايين ( ١٠٣ ) على حد حذفهما في قوله تعالى ( فَبَقْبَضْتُ قَبْضَةً ) من أنر الرسول ( ١٠٤ ) أي أثر حافر فرس



الرسول ولما أُنيب الثالث عما هو الحال بالحقيقة التزم تنكيهه لنيابته عن لازم التنكير ولك أن تقول الأصل موضوع اللغة بتقدير مضاف واحد ونسبة الوضع إلى اللغة مجازاً وهذا أحسن الوجوه كذا حرره بعض المحققين ( ١٠٥ ) وهو خلاصة ما ذكره ابن هشام في رسالته الموسوعة في هذه المسألة ومن أراد الاطلاع على مزيد من ذلك فعليه بها ( ١٠٦ ) ( ٩٩ ) من المسائل السفرية وفي الأصل الواقعة ( ١٠٠ ) من سائر النسخ وفي الأصل المضافين ( ١٠١ ) من المسائل السفرية وفي الأصل بالصناعة ( ١٠٢ ) م المحدود ( ١٠٣ ) من ( م وفي الأصل المضافان ( ١٠٤٩ طه ٩٦ وينظر في الآية التبيان ٩٠٢ مغني اللبيب ٦٩١ ( ١٠٥ ) ب الفضلاء ( ١٠٦ ) المسائل السفرية ٢١ - ٢٧

---

ومنها قولهم هو أكثر من أن يُحصَى ونحو قولهم زيدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ وهو من مشكل التراكيب فإنَّ ظاهره تفضيلُ الشيء في الأكثرية على الإحصاء وتفضيلُ زيدٍ في العقل على الكذب وهذا لا معنى له ونظائره كثيرة مشهورة وَقَلَّ مَنْ تَنَبَّهَ ( ١٠٧ ) لإشكالها وقد حَمَلَهُ بعضهم ( ١٠٨ ) على أَنْ ( أَنْ ) المصدرية بمعنى ( الذي ) وردّه في المغني ( ١٠٩ ) في الجهة الثالثة من الباب الخامس من الكتاب من أنه ( ١١٠ ) لا يُعْرَفُ قَائِلُ بِهِ وَوَجَّهَهُ بتوجيهين نظر في كلٍ منهما الدماميني في شرحه عليه ( ١١١ ) ونقل عن الرضي ( ١١٢ ) ( ٩ ) وجهاً استحسنته فقال قال الرضِيُّ ( وأما نحو قولهم ( أنا أكبرُ مِنْ أَنْ أشعر ) و ( أنتَ أعظمُ مِنْ أَنْ تقولَ كذا ) فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشَّعْر والمخاطب على القول بل المراد بُعْدُهُما عن الشعر والقول و ( أَفْعَلُ ) التفضيل يُفِيدُ بُعْدَ الفاضل من المفضول وتجاوزَه عنه ف ( مِنْ ) في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها ( ١١٣ ) في قولك ( بنتٌ منه ) ( ١١٤ ) تَعَلَّقَتْ ب ( أَفْعَلُ ) التفضيل ( ١١٥ ) بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى قولك ( ١١٦ ) ( أنتَ أَعَزُّ عَلَيَّ ) ( ١٠٧ ) م والمغني يتنبه ( ١٠٨ ) هو محمد بن مسعود الزكي في كتابه البديع كما ذكر ابن هشام في المغني ( ١٠٩ ) مغني اللبيب ٦٠٢ ( ١١٠ ) م بأنه ( ١١١ ) شرح الدماميني ( تحفة الغريب ) ق ١٩٦ ب ( ١١٢ ) شرح الرضي على الكافية ٣ ٤٥٥ والرضي الاسترأبادي محمد بن الحسن ت ٦٨٦ هـ ( مفتاح السعادة ١ ١٨٣ خزانة الأدب ١ ٢٨ ) ( ١١٣ ) شرح الرضي مثل ما ( ١١٤ ) شرح الرضي بنت من يزد وانفصلت منه ( ١١٥ ) شرح الرضي المستعمل ( ١١٦ ) من شرح الرضي

---

مِنْ أَنْ أَضْرِبَكَ ) أي بَائِنٌ مِنْ أَنْ أَضْرِبَكَ ( ١١٧ ) من فرط عَزَّتِكَ عَلَيَّ وَإِنَّمَا جَارَ ذَلِكَ لِأَنَّ ( مِنْ ) التفضيلية متعلقة ( ١١٨ ) ب ( أَفْعَلُ ) التفضيل بقريب من هذا المعنى ألا ترى أَنَّكَ إِذَا قَلْتَ )

زيدٌ أفضلٌ من عمرو ) فمعناه زيدٌ ( ١١٩ ) متجاوزٌ في الفضل عن مرتبة عمرو ( ١٢٠ ) ف ( من ) فيما نحن فيه كالنفضيلية إلا ( ١٢١ ) في معنى التفضيل ( ١٢٢ ) قال ولا مزيد عليه في الحُسْنِ ( ١٢٣ )

**ومنها قولهم سواءٌ كان كذا أم كذا فسواءٌ اسم بمعنى الاستواء يُوصف به كما يُوصف بالمصادر** ومنه قوله تعالى ( إلى كلمةٍ سواءٍ بيننا وبينكم ) ( ١٢٤ ) هو هنا خبرٌ والفعلُ بعده أعني ( كان كذا ) في تأويل المصدر مبتدأ كما صرح بمثله الزمخشري ( ١٢٥ ) في قوله تعالى ( سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تُنذِرهم ) ( ١٢٦ ) والتقدير كونه كذا وكونه كذا سيان ( ١١٧ ) من م وشرح الرضي ( ١١٨ ) شرح الرضي تتعلق ( ١١٩ ) ساقطة من م ( ١٢٠ ) ( م مرتبته ( ١٢١ ) من ( م شرح الرضي وفي الأصل لا ( ١٢٢ ) انتهى قول الرضي ( ١٢٣ ) شرح الدماميني ق ١٩٦ ب ( ١٢٤ ) آل عمران ٦٤ ( ١٢٥ ) الكشاف ١ ١٥١ والزمخشير هو محمود بن عمر ت ٥٣٨ هـ ( إنباه الرواة ٣ ٢٦٥ البلغة في تاريخ أئمة اللغة ٢٥٦ ) ( ١٢٦ ) البقرة ٦ وينظر في الآية مشكل إعراب القرآن ٧٦ والدر المصون ١ ١٠٥

وسواءٌ لا يُنتى ولا يُجمع على الصحيح ثم الجملة إمّا استئناف أو حال بلا واو أو اعتراض بقي هنا شبهة وهي أنّ ( أم ) لأحد المتعديّ والتسوية إمّا تكون بين المتعديّ لا بين أحده فالصواب الواو بدل ( أم ) أو لفظ ( أم ) بمعنى الواو وكون ( أم ) بمعنى الواو غير معهود وقد أشار الرضي ( ١٢٧ ) إلى تصحيح التركيب بما ملخصه أنّ ( سواء ) في مثله خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواءً ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر إنّ لم تذكر الهمزة بعد ( سواء ) صريحاً كما في مثلنا أو الهمزة و ( أم ) مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بمعنى إنّ وأو بعلاقة أنّ ( إنّ ) والهمزة يُستعملان فيما لم يتعيّن حصوله عند المتكلم و ( أم ) و ( أو ) لأحد الشئيين أو الأشياء والتقدير إنّ كان كذا أو كذا فالأمر ( ١٠ ) سواءً والشبهة إمّا تُردّ إذا جعل ( سواء ) خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ كذا في حواشي المطول ( ١٢٨ ) لحسن جلبي الفناري وما عزاه إلى الرضي ذكره الدماميني ( ١٢٩ ) عن السيرافي أيضاً وفي حواشي الكشاف ( ١٣٠ ) للسيد الشريف ( وحكى بعضُ المحقّقين عن أبي عليّ ( ١٣١ ) أنّ الفعلين مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف لأنّ ما بعد كلمتي الاستفهام في مثل قولك ( أقيمت أم قعدت ) متساويان في علم المستفهم فإذا قيل ( سواءً عليّ أقيمت أم قعدت ) فقد أُقيمتا مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك وقعودك كما أُقيم ( ١٢٧ ) شرح الرضي على الكافية ٤ ٤٠٩ ( ١٢٨ ) حاشية الفناري على المطول ق ١٩ ( ١٢٩ ) شرح الدماميني ٩٢ ( ١٣٠ ) حاشية السيد الشريف ١ ١٥٣ ( ١٣١ ) الحسن بن أحمد النحوي ت ٣٧٧ هـ ( تاريخ بغداد ٧ ٢٥٧ نزهة الألباء ٣١٥ )

---

لفظ النداء مقام الاختصاص ) ( ١٣٢ ) في أنا أفعلُ كذا أيُّها الرجلُ بجامع الاختصاص ثم ذكر ما حقَّقه الرضيُّ وما استدلَّ به عليه ومنه قوله ( ١٣٣ ) ( ويرشدك إلى أن ( سواء ) سادُّ مسدَّ جواب الشرط لا خبر مقدَّم أن معنى ( سواء عليّ أقمّت أم قعدت ) و ( لا أبالي أقمّت أم قعدت ) واحد في الحقيقة و ( لا أبالي ) ليس خبراً للمبتدأ بل المعنى إن قمت أو قعدت فلا أبالي بهما ) انتهى وقد يأتون ب ( أو ) بدل ( أم ) وفي ( شرح القطر ) ( ١٣٤ ) للعلامة الفاكهي ( ١٣٥ ) من باب العطف ( لا يعطف بأو بعد همزة التسوية للتنافي بينهما لأنّ ( أو ) تقتضي أحد الشيئين أو الأشياء والتسوية تقتضي شيئين لا أحدهما فإن لم توجد الهمزة جاز العطف بها نصّ عليه السيرافي في شرح الكتاب نحو ( سواء عليّ قمت أو قعدت ) ومنه قول الفقهاء ( سواء كان كذا أو كذا ) وقراءة ابن محيصن ( ١٣٦ ) أو لم تُنذَرهم وأما تخطئة المنصف لهم في ذلك فقد ناقشه فيها الدماميني ( انتهى وذلك حيث قال ( ١٣٧ ) في شرحه المغني ( اعلم أن السيرافي قال في شرح الكتاب ما هذا نصُّه و ( سواء ) إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمّت ( أم ) بعدها كقولك ( سواء عليّ أقمّت أم قعدت ) وإذا كان بعد ( سواء ) فعلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر ب ( أو ) كقولك ( سواء عليّ قمت أو قعدت ) انتهى كلامه وهو نصُّ صريح ( ١٣٢ ) انتهى كلام السيد الشريف ( ١٣٣ ) السيد الشريف في حاشية الكشاف ١ ١٥٤ ( ١٣٤ ) شرح القطر ٢ ١٧٩ واسم الكتاب ( مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ) ( ١٣٥ ) عبد الله بن أحمد المكي ت ٩٧٢ هـ ( النور السافر ٢٧٧ شذرات الذهب ٨ ٣٦٦ ) ( ١٣٦ ) محمد بن عبد الرحمن السهمي المكي ت ١١٣ هـ ( معرفة القراء الكبار ٩٨ غاية النهاية ٢ ١٦٧ ) ( ١٣٧ ) شرح الدماميني ٩٢

---

يقضي ( ١٣٨ ) بصحة قول الفقهاء وغيرهم ( سواء كان كذا أو كذا ) ( ١٣٩ ) إلى أن قال وحكي ( ١٤٠ ) أن أبا عليّ الفارسيّ قال لا يجوز ( أو ) بعد ( سواء ) فلا يُقال ( سواء عليّ قمت أو قعدت ) قال لأنّه يكون المعنى سواء عليّ أحدهما ولا يجوز ( ١٤١ ) ( ١١ ) قلت ولعلّ ( ١٤٢ ) هذا مستند ( ١٤٣ ) المصنّف في تخطئة الفقهاء وغيرهم في هذه التراكيب ( ١٤٤ ) ( ١٤٥ ) وقد ردّ الرضيّ كلام الفارسيّ بما هو مذكور في شرحه للحاجبية ( ١٤٦ ) فراجعهُ إن شئت ومنها قولهم في معرض الجواب ونحوه على أنا نقولُ فيذكرون ذلك حيث يكو ما بعد ( على ) ( ١٤٧ ) قامعاً للشبهة وأقوى مما قبلها ويسمونه علاوة وتقريباً على ما تُشعر به ( على ) ولكن يُقال ( على ) من حروف الجر فما معناها هاهنا ( ١٤٨ ) وما متعلّقها ( ١٣٨ ) من ب وشرح الدماميني وفي الأصل يقتضي ( ١٣٩ ) من ( ب م وفي الأصل كذا وكذا ) ( ١٤٠ ) في شرح الدماميني وحكي الرضيّ أيضاً وكلام أبي عليّ في شرح الكافية ٤ ٤١٣ ( ١٤١ ) ( ولا يجوز ) ليست في شرح

الداميني ( ١٤٢ ) من ( م شرح الداميني وفي الأصل لعل ( ١٤٣ ) في شرح الداميني هذا هو مأخذ ( ١٤٤ ) في شرح الداميني هذا التركيب ( ١٤٥ ) انتهى كلام الداميني ( ١٤٦ ) شرح الرضي على الكافية ٤١٣٤ ( ١٤٧ ) م ما بعدها ( ١٤٨ ) م هنا

---

ويظهر المراد مما ذكره في المغني ( ١٤٩ ) حيث قال ( التاسع أن تكون للاستدراك والإضراب كقولك ( فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله تعالى ) وقوله ( ١٥٠ ) فوالله لا أنسى قتيلاً رزيتُهُ بجانب قوسى ما بقيت على الأرض على أنها تعفو الكلوم وإنما تُوكَل بالأننى وإن جُل ما يمضي أي على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد وقوله ( ١٥١ ) بكلّ تداوينا فلم يُشف ما بنا على أن قُرب الدار خير من البُعد ثم قال على أن قُرب الدار ليس بنافع إذا كان من تهواه ليس بذي ودٍ ثم قال ( ١٥٢ ) أبطل ب ( على ) الأولى عموم قوله ( لم يشف ما بنا ) فقال على ( ١٥٣ ) أن فيه شفاءً ما ثم أبطل بالثانية قوله ( على أن قُرب الدار خير من البعد ) وتعلق ( على ) هذه بما قبلها كتعلق ( حاشا ) بما قبلها عند من قال به فإنها ( ١٥٤ ) أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج أو هي خبر لمبتدأ محذوف أي والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ( ١٤٩ ) مغني اللبيب ١٥٥ في ( معاني على ) ( ١٥٠ ) أبو خراش الهذلي ديوان الهذليين ٢ ١٥٨ وفيه ( بلى إنها تعفو ) ولا شاهد فيه على هذه الرواية وقوسى موضع ( ١٥١ ) عبد الله بن الدمينه ديوانه ٨٢ ( ١٥٢ ) ( ثم قال ) ساقط من م ومن المغني أيضاً ( ١٥٣ ) ( المغني بلى ( ١٥٤ ) المغني لأتھا

---

ابن الحاجب ( ١٥٥ ) قال ودلّ على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق ثم جيء بما هو التحقيق فيها ( انتهى كلام المغني ومنها قولهم كلّ فَرْدٍ فَرْدٍ كقول المطول ( ١٥٦ ) ( معرفة كلّ فَرْدٍ فَرْدٍ من جزئيات الأحوال ) قال المحقق الفنريّ الأقرب أنه من التوكيد اللفظي وقد يُجعل من قبيل وصف الشيء بنفسه قصداً إلى الكمال أو ( ١٥٧ ) المراد كلّ فرد منفرد عن الآخر وحاصله معرفة ( ١٢ ) كلّ فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاقتران وقد يُترك لفظ ( كلّ ) في مثله مع أن العموم مراد كما يُقال ( معرفة فَرْدٍ فَرْدٍ ) والظاهر أن العموم مستفاد من قرينه المقام فإن النكرة في الإثبات قد تعمّ ويحتمل أن يُحمل على حذف المضاف وهو ( كلّ ) بتلك القرينة ومنها قولهم ولا سيماً كذا قال المحقق الفنريّ ( ١٥٨ ) ( لا ) لنفي الجنس و ( سيّ ) مثل ( مثل ) وزناً ومعنى اسمها عند الجمهور وأصله ( سويّ

( أو ( سِيَّو ) والواقع ( ١٥٥ ) الأماي النحوية ٢ ١٥٤ ( ١٥٦ ) المطول ٣٤ ( ١٥٧ ) من سائر  
النسخ وفي الأصل والمراد ( ١٥٨ ) حاشية الفري ق ٤

بعدها إذا كَانَ مَعْرِفًا إِمَّا مَجْرور ( ١٥٩ ) على أَنَّهُ مضاف ( ١٦٠ ) إليه ( ١٦١ ) و ( ما ) زائدة  
كما في قوله تعالى ( أَيُّمًا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ) ( ١٦٢ ) أو بدل من ( ما ) وهي نكرة غير موصوفة  
أي لا مِثْلُ شَيْءٍ علم البيان وإمَّا مرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة إن جُعِلت ( ما ) موصولة  
أو صفة إن جُعِلت موصوفة والجرُّ ( ١٦٣ ) أُولَى من هذا ( ١٦٤ ) الوجه لِقَلَّةِ حذف صدر الجملة  
الواقعة صلة أو صفة صرَّح به الرضي ( ١٦٥ ) على أَنَّهُ يقدر في اطَّرادِه لزوم إطلاق ( ما ) على  
ذات مَنْ يعقلُ وهم يأبونه وعلى الوجهين فحركة ( سِيَّ ) إعراب لَأَنَّهُ مضافٌ وإمَّا منصوبٌ على  
تقدير ( أعني ) أو على أَنَّهُ تمييز إن كَانَ نكرةً لَأَنَّ ( ما ) بتقدير التتوين وهي ( ١٦٦ ) كافة عن  
الإضافة والفتحة بنائية مثلها في ( رجلٌ ) وقيل على الاستثناء في الوجهين فعدم تجويز النصب إذا  
كان معرفة وَهَمَّ من الأندلسي ( ١٦٧ ) وعلى التقادير خبر ( لا ) محذوف عند غير الأخفش ( ١٦٨  
( أي لا مِثْلُ علم البيان موجود من العلوم فإنَّ التحلِّي بحقائقه أحقُّ بالتقدير من ( ١٥٩ ) م  
مجروراً ( ١٦٠ ) ( مضافاً ( ١٦١ ) من م وفي الأصل إليها ( ١٦٢ ) القصص ٢٨ ( ١٦٣ ) ب  
والخبر ( ١٦٤٩ ) بعدها في م زيادة مقحمة مكانها في قولهم ( كائناً ما كان ) وهي ( وفي كان  
ضمير ( ما ) اسمها وخبرها محذوف أي كائناً الشخص الذي هو ) ( ١٦٥ ) شرح الرضي ٢ ١٣٤  
- ١٣٧ ( ١٦٦ ) م وهو ( ١٦٧ ) علم الدين أبو محمد القاسم بن أحمد اللُّورقي ت ٦٦١ هـ  
معجم الأدباء ١٦ ٢٣٤ بغية الوعاة ٢ ٢٥٠ ) وينظر شرح الرضي ٢ ١٣٥ ( ١٦٨ ) أبو الحسن  
سعيد بن مسعدة ت ٢١٥ هـ ( أخبار النحويين البصريين ٦٦ نور القبس ٩٧ )

التحلِّي بحقائق غيره وعنده ( ما ) خبر لا ويلزمه قطع ( سيَّ ) عن الإضافة من غير عوض قيل  
وكون خبر ( لا ) معرفة وجوابه أَنَّهُ يقدر ( ما ) نكرة موصوفة وأمَّا الجوابُ باحتمال أن يكون قد  
رجع إلى قول س ( ١٦٩ ) في ( لا رجلٌ قائمٌ ) من أن ارتفاع الخبر بما كان مرتفعاً به لا ب ( لا  
( النافية فلا يفيدُ فيما نحن فيه كما لا يخفى وقد يحذفُ منه كلمة ( لا ) تخفيفاً مع أَنَّهُ مرادة ولهذا  
لا يتفاوتُ المعنى كما في قوله تعالى ( تَفَنَّنُوْا تَذَكَّرُ ) ( ١٧٠ ) أي لا تَفَنَّنُوْا لكن ذكر البلياني ( ١٧١ )  
( في شرح تلخيص ( ١٣ ) الجامع الكبير أن استعمال ( سِيَّما ) بلا لا ( ١٧٢ ) لا نظير له في  
كلام العرب وقد تخفَّفَ الياء مع وجود ( لا ) وحذفها وقد يُقال لا سواء ما ( ١٧٣ ) مقام ( لا سِيَّما  
( والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله ( ١٧٤ ) ولا سِيَّما يوماً بدارِ جلجلِ

اعتراضية ذكره الرضيّ ( ١٧٥ ) وقيل حاليةً ( ١٧٦ ) وقيل عاطفة ثم عدّها ( ١٦٩ ) ينظر الكتاب ١ ٣٤٥ ( ١٧٠ ) يوسف ٨٥ وينظر في الآية الدر المصون ٦ ٥٤٦ ( ١٧١ ) محمد بن محمد النيسابوري ت ٨١٠ هـ ( الضوء اللامع ١٠ ٢١ معجم المؤلفين ١١ ٢٢٠ ) ( ١٧٢ ) من سائر النسخ ( ١٧٣ ) من شرح الرضي ٢ ١٣٧ ( ١٧٤ ) امرؤ القيس ديوانه ١٠ وصدده الأرب يومٍ لك منهن صالح ( ١٧٥ ) شرح الرضي ٢ ١٣٥ ( ١٧٦ ) من م

---

من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مُخْرَجاً عمّا قبلها من حيث أوليته بالحكم المتقدم وإلا ( ١٧٧ ) فليس فيها حقيقته صرح به الرضي ( ١٧٨ ) وقد يُحذف ما بعد ( لا سيّما ) وقد تُنقل من معناها الأصلي إلى معنى ( خصوصاً ) فيكون منصوب المحلّ على أنّه مفعول مطلق فإذا قلت ( زيدٌ شجاعٌ ولا سيّما ركباً ) فراكباً حال من مفعول الفعل المقدّر أي وأخصّه بزيادة الشجاعة خصوصاً ركباً وكذا في ( زيدٌ شجاعٌ ولا سيّما وهو ركبٌ ) والواو التي بعده للحال وقيل عاطفة على مقدّر كأنه قيل ولا سيّما وهو لابس السلاح وهو ركبٌ وعدم مجيء الواو قبله حينئذٍ كثير إلا أنّ المجيء أكثر انتهى

**ومنها قولهم فَقَطُّ** كقول صاحب ( التلخيص ) ( ١٧٩ ) ( الفصاحةُ يُوصَفُ بها المفردُ والكلامُ والمتكلمُ والبلاغةُ ( ١٨٠ ) يُوصَفُ بها الأخيرانِ فَقَطُّ ) قال المحقّق التفتازاني في المطول ( ١٨١ ) ( وقوله ( فَقَطُّ ) من أسماء الأفعال بمعنى إنَّه وكثيراً ما يُصدَّرُ بالفاء تزييناً للفظ وكأنّه جزء شرط محذوف أي إذا وصفت بها الأخيرين أي فأنته عن وصف الأول بها ) ( ١٧٧ ) من ( م وفي الأصل ولا ( ١٧٨ ) شرح الرضي ٢ ١٣٤ ( ١٧٩ ) التلخيص ٢٤ وصاحب التلخيص هو جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب ت ٧٣٩ هـ ( الدرر الكامنة ٤ ١٢٠ البدر الطالع ٢ ١٨٣ ) ( ١٨٠ ) من التلخيص لأنّ السياق يقتضيها ( ١٨١ ) المطول ١٥

---

قال بعضُ المُحشّين ( وقال ابن هشام في حواشي التسهيل لم يُسمع منهم إلا مقروناً بالفاء وهي زائدة لازمة عندي ) وقال الدمامينيّ ( ١٨٢ ) نقلاً عن ابن السّيد ( ١٨٣ ) في نحو ( أخذتُ درهماً فقط ) أخذتُ درهماً فاكْتَفَيْتُ به فجعلها عاطفة قال وهو خيرٌ من قول التفتازاني وابن هشام بقي أنّه يُردُّ على كلام ( المطول ) أنّ الفاء في جواب الشرط ليس للتزيين بل من حروف المعاني ففيه منافاة ويُجابُ بأنّ الشرط المحذوف إنّما يُعتبرُ لإصلاح الفاء المذكور للتزيين وليس في المعنى داعٍ إلى ( ١٨٤ ) اعتبار الشرط المحذوف فذكر الفاء لتزيين اللفظ فيه تقوية لجانب المعنى لرعاية جانب اللفظ هذا ( ١٤ ) والأظهر أنّ قوله ( ١٨٥ ) وكأنّه توجيه ثانٍ ( ١٨٦ ) ثمّ إنّه قدّر أداة الشرط المحذوفة

( إذا ) وكذا وقع لغيره والحقُّ أنَّه لا يُحذف من أدوات الشرط إلاَّ ( إن ) وأورد عليه ابنُ كمال باشا ( ١٨٧ ) بعد أن نقل عن المغني ( ١٨٨ ) أنَّها تكون بمعنى ( حَسَب ) ك ( قَدَّ ) واسم فعلٍ بمعنى ( يكفي ) أنَّ المناسب ( ١٨٢ ) شرح الدماميني ق ٦٣ ( ١٨٣ ) عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ت ٥٢١ هـ ( قلائد العقيان ٢٢١ إنباه الرواة ٢ ١٤١ ) ( ١٨٤ ) م إلا ( ١٨٥ ) قولهم ( ١٨٦ ) من م وفي الأصل ثاني ( ١٨٧ ) أحمد بن سليمان من علماء الأتراك ت ٩٤٠ هـ ( الشقائق النعمانية ٢٢٦ شذرات الذهب ٨ ٢٣٨ ) ( ١٨٨ ) مغني اللبيب ١٩١

---

للمقام جعلها بمعنى حَسَب وعلى تقدير ( ١٨٩ ) جعلها اسم فعل فهي بمعنى ( يكفي ) قال فجعلها هنا اسم فعل وأَنَّها بمعنى ( انْتَه ) غلط مرتين

**ومنها قولهم كائناً ما كان** قال بعضُ المحققين ( جعل الفارسي ( ما ) في ( لأضربته كائناً ما كان ) مصدرية و ( كان ) صلتهما وهما في محل رفع ب ( كائن ) وكلاهما على التمام أي كائناً كونه وقيل ( كائن ) من الناقصة أيضاً و ( ما ) موصولة استعملت لمن يعقل ك ( ما ) في ( لا سيما زيد ) وفي ( كائن ) ضمير هو اسمها و ( ما ) خبرها وفي ( كان ) ضمير ( ما ) اسمها وخبرها محذوف أي كائناً الشخص الذي هو إياه ويجوز كون ( ما ) نكرة موصوفة ب ( كان ) وهي تامة والتقدير لأضربته كائناً شيئاً كان أي شيئاً ( ١٩٠ ) وُجِدَ والمعنى لأضربته كائناً بصفة الوجود من غير نظر إلى حال دون حال مفرداً كان أو مركباً كلاً أو جزءاً ولعلَّ هذا أولى من الذي قبله ) انتهى أقول ويخطر لي وجه آخر وهو أنَّ ( ما ) صلة للتوكيد و ( كائناً ) ( ١٩١ ) و ( كان ) تامتان والمعنى لأضربته موجوداً وُجِدَ أي أي شخص وُجِدَ صغيراً أو كبيراً جليلاً أو حقيراً ( ١٨٩ ) من ( م ) وهي ساقطة من الأصل بسبب انتقال النظر ويحدث في الجمل المتشابهة النهايات ( ١٩٠ ) ( كان أي شيئاً ) ساقطة من ( م ) ( ١٩١ ) من ( ب م وفي الأصل كائن

---

ووجه آخر وهو أنَّ تكون ( ما ) نكرة صفة لكائن أو بدلاً منه فإذا قلت ( لأضرب رجلاً كائناً ما كان ) فالمعنى لأضرب رجلاً موجوداً شخصاً وُجِدَ والمعنى على التعميم كالأول ( ١٩٢ ) أي أي شخص وقد خَرَجُوا على هذين الوجهين قوله تعالى ( مثلاً ما بعوضة ) ( ١٩٣ ) ووقع في عبارة ( المطول ) كائناً مَنْ كانَ أنا أو غيري فقال الفاضل الفَنَري ( كائناً حال و ( مَنْ ) موصوفة في محل نصب خبراً ل ( كائناً ) والعائد محذوف أي كائنه واعترض بامتناع حذف خبر كان نصَّ عليه ابن هشام وصاحب اللباب ( ١٩٤ ) وغيرهما وأُجيبَ بأنَّه هاهنا سماعي نُبِت على خلاف القياس ولو قيل ( ١٥ ) كان تامة وفاعله راجع إلى ( مَنْ ) لم يحتج إلى ما ذكره و ( أنا ) خبر مبتدأ محذوف



أي هو أنا أو غيري أو بدل من ( مَنْ كان ) على أن يكون من قبيل استعارة الضمير المرفوع للمنصوب كما استعير للمجرور في ما ( ١٩٥ ) أنا كانت انتهى  
**ومنها قولهم بعد اللَّتْيَا وَالَّتِي** قال محقق الروم حسن جلبي الفناري ( اللَّتْيَا ) تصغير ( التي ) على خلاف القياس لأنَّ قياس التصغير أن يُضَمَّ أولُ المُصَغَّرِ وهذا بقي على ( ١٩٢ ) م كالأولى ( ١٩٣ ) البقرة ٢٦ وينظر في الآية معاني القرآن للفراء ١ ٢١ ومعاني القرآن للأخفش ٥٣ ومعاني القرآن وإعرابه ١ ٧٠ ( ١٩٤ ) محمد بن محمد بن أحمد الأسفراييني ت ٦٨٤ هـ ( بغية الوعاة ١ ٢١٩ مفتاح السعادة ١ ٢١٩ ) ( ١٩٥ ) من ( م )

---

فتحته الأصلية لكنهم عوضوا عن ضمِّ أوله بزيادة الألف في آخره كما فعلوا ذلك في نظائره من ( اللذْيَا ) و ( ذْيَاك ) و ( ذْيَا ) والمعنى بعد اللحظة الصغيرة والكبيرة التي من فضاحة ( ١٩٦ ) شأنها كَيْتٌ وَكَيْتٌ حُذِفَت الصلة إيهاماً لقصور العبارة عن الإحاطة بوصف الأمر الذي كُني بهما عنه وفي ذلك من تفخيم أمره ما لا يخفى انتهى وأصله أنَّ العرب تقول ذلك في الأمر الصعب الذي لا يُرَاد فعله ( ١٩٧ ) والتمروا عدم ذكر صلة لهما لا لفظاً ولا تقديراً لِمَا مرَّ فيلغز ويُقال أيِّ موصول وليس له صلة ولا عائد ( ١٩٨ ) وقد نظم ذلك بعضُ مشايخ مشايخنا فقال يا أيُّها النحويِّ ذا العرفان ومَنْ حوى لطائفَ البيان ما اسمانُ موصولان مبنيان ولم يكونا قطُّ يوصلان  
**ومنها قولهم أولاً وبالذات** قال الفَنَرِيُّ في حواشي المطول ( ١٩٩ ) ( أولاً ) منصوب على الظرفية بمعنى ( قبل ) وهو ح ( ٢٠٠ ) منصرفٌ لا وصفية ( ٢٠١ ) له ( ٢٠٢ ) ولذا دخله التتوين مع أنه ( أفعل ) التفضيل في الأصل بدليل الأولى والأوائل كالفُضلى ( ١٩٦ ) م فضاحة ( ١٩٧ ) ينظر في ( اللتيا والتي ) الأمثال ٢٥٦ جمهرة الأمثال ١ ٢٢٣ الأشباه والنظائر ٤ ٢٩٥ ( ١٩٨ ) م وليس له عائد ( ١٩٩ ) حاشية الفنري ق ٧٥ ( ٢٠٠ ) ح أي حينئذ ( ٢٠١ ) من م وفي الأصل وسائر النسخ للوصفية ( ٢٠٢ ) من ( م )

---

والأفاضل وهذا معنى ما قاله في الصحاح ( ٢٠٣ ) ( إذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته عاماً ) ( ٢٠٤ ) أولٌ وإذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاماً أولاً ( ٢٠٥ ) أولٌ ( ٢٠٦ ) معناه في الأول أولٌ من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام والباء في ( بالذات ) بمعنى ( في ) وهو معطوف على ( أولاً ) ( ٢٠٧ ) أي في ذات المعنى بلا واسطة ) انتهى  
**ومنها قولهم وهذا الشيء لا محالة كذا** وهي مصدر ميمي بمعنى التحول من حالٍ إلى كذا بمعنى تحول إليه وخبر ( لا ) محذوف أي لا محالة موجودٌ والجملة معترضة بين اسم ( إن ) وخبرها



مفيدة تأكيد الحكم ومنها قولهم لا أَفَعْلُهُ البتَّةَ وهي مصدر من ( البتَّ ) بمعنى القطع ( ٢٠٨ )  
وفي القاموس ( ٢٠٩ ) ( لا أَفَعْلُهُ البتَّةَ وبتَّةٌ لكلِّ أمرٍ لا رَجْعَةَ فيه ) انتهى ( ٢٠٣ ) الصحاح (   
وَأَل ) ( ٢٠٤ ) من م والصحاح وفي الأصل عام ( ٢٠٥ ) من م والصحاح وفي الأصل عام أول  
( ٢٠٦ ) ساقطة من ( ب ) ( ٢٠٧ ) من ( ب وفي الأصل أول ( ٢٠٨ ) ينظر الزاهر ٢ ٣٥٧  
اللسان والتاج ( بتت ) ( ٢٠٩ ) القاموس المحيط ١٨٨ ( البت )

---

والمشهور على الألسنة أنّ همزتها همزة قطع وبه صرَّح الإمام الكُرْماني ( ٢١٠ ) في شرح البخاري  
وردّه الحافظ ابن حجر ( ٢١١ ) في شرحه ( فتح الباري ) بما حاصله أنّه لم يرَ أحداً من أهل اللغة  
صرَّحَ بذلك ونازعه البدر العيني ( ٢١٢ ) في شرحه ( ٢١٣ ) أيضاً بأنّ عدم رؤيته واطلاعه على  
التصريح بذلك لا يُنافي وجوده قلنتُ القياس يقتضي ما قاله الحافظ فإنّه من المصادر الثلاثية  
وهمزاتها همزة ( ٢١٤ ) وصل وبمنازعة العيني لا يثبت المدعى نَعَمْ قد يُقال من حُسْنِ الظنِّ بالإمام  
الكُرْماني أنّه لا يقولُ ذلك من رأيه مع مخالفته لقياسه على نظائره فلولا وقوفه ( ٢١٥ ) على ثبوت (   
( ٢١٦ ) في ذلك لما قاله وصرَّح بعض الفضلاء بأنّ المشهور كونها همزة قطع وأنّه مما خالف  
القياس وهو يؤيد ما قاله الكُرْماني والله تعالى أعلم بحقيقة الحال ثم رأيت في الشرح الكبير ( ٢١٧ )  
للعلامة الدماميني على المغني عند قوله ( ٢١٠ ) شرح الكرمانى ٢٠ ١٩٤ والكرمانى محمد بن  
يوسف بن علي ت ٧٨٦ هـ ( الدرر الكامنة ٥ ٧٧ بغية الوعاة ١ ٢٨٩ ) ( ٢١١ ) فتح الباري ٢٠  
٥٧ وابن حجر العسقلاني أحمد بن علي ت ٨٥٢ هـ ( الضوء اللامع ٢ ٣٦ طبقات الحفاظ ٥٤٧ )  
( ٢١٢ ) محمود بن أحمد ت ٨٥٥ هـ ( الضوء اللامع ١٠ ١٣١ بغية الوعاة ٢ ٢٧٥ ) ( ٢١٣ )  
عمدة القاري ٢٠ ٢٥٣ ( ٢١٤ ) من م ( ٢١٥ ) ب وقوعه ( ٢١٦ ) م ما ثبت ( ٢١٧ ) شرح  
الدماميني ٣٤

---

في ( ٢١٨ ) باب الهمزة ( ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاً البتَّةَ ) ( ٢١٩ ) ما  
نصه ( هي بمعنى القول المقطوع به قال الرضي ( ٢٢٠ ) وكأنّ اللام فيها في الأصل للعهد أي  
القطعة المعلومة التي لا تردّد ( ٢٢١ ) فيها فالتقدير هنا أجزمُ بهذا الأمر وهو أنّه لو كان على  
حقيقة الاستفهام لم يكن مدحاً قطعة واحدة والمعنى أنّه ليس فيه ( ٢٢٢ ) تردّد بحيث أجزم به ثمّ  
يبدو لي ثمّ أجزمُ به مرة أخرى فيكون ( ٢٢٣ ) قطعيتين أو أكثر بل هو قطعة واحدة لا يُنْتَى )  
( ٢٢٤ ) فيها النظر فالبتَّةَ بمعنى القطعة ونصبها نصب المصادر ) انتهى وفي هذا إشارة ظاهرة إلى  
أنّ الهمزة همزة ( ٢٢٥ ) وصل ( ١٧ ) بل كلام الرضي كالصريح في ذلك اللهمّ إلا أن يكون ذلك

بناءً على ما هو القياس فلا يُنافي ما قدّمناه من أنّ قطع ( ٢٢٦ ) همزتها مما خالف القياس ثمّ رأيتُ التصريح بذلك في تصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٢٢٧ ) في بحث المعرفة حيث قال ( البتّة بقطع الهمزة سماعاً قاله شارح اللباب ( ٢٢٨ ) والقياس وصلها ) انتهى بحروف فليتمل ( ٢١٨ ) من ( م وفي الأصل من ( ٢١٩ ) مغني اللبيب ١١ ( ٢٢٠ ) شرح الرضي ١ ٣٢٥ ( ٢٢١ ) من شرح الرضي وشرح الدماميني وفي الأصل والمطبوع تعدد ( ٢٢٢ ) شرح الدماميني فيها ( ٢٢٣ ) م ليكون ( ٢٢٤ ) من شرح الرضي وشرح الدماميني وفي الأصل والمطبوع لا شيء فيها للنظر ( ٢٢٥ ) من م ( ٢٢٦ ) ب همزتها قطع ( ٢٢٧ ) شرح التصحيح على التوضيح ١ ٩٤ وخالد بن عبد الله الأزهرى ت ٩٠٥ هـ ( الكواكب السائرة ١ ١٨٨ شذرات الذهب ٨ ٢٦ ) ( ٢٢٨ ) هو قطب الدين محمد بن مسعود الفالي ت بعد ٧٣٣ هـ وجاء في لباب الإعراب ٢٨٠ أنّ الأكثر فيه التعريف وقطع الهمزة بمعزل عن القياس لكنه مسموع

---

ومنها قولهم **فضلاً كقولك ( فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار )** ومعناه أنّه ( ٢٢٩ ) لا يملك درهماً ولا ديناراً وأنّ عدم ملكه للدينار أولى من عدم ملكه للدرهم وكأنّه قال لا يملك درهماً فكيف يملك ديناراً وانتصابه على وجهين محكيين عن ( ٢٣٠ ) الفارسي أحدهما أنّ يكون منصوباً ( ٢٣١ ) ( بفعل محذوف وذلك الفعل نعت للنكرة والثاني أنّ يكون حالاً من معمول الفعل المذكور وهو ( درهماً ) وإتّما ساغ مجيء الحال منه مع كونه نكرة للمسوّغ وهو وقوع النكرة في سياق النفي والنفي يُخرج النكرة من حيز الإبهام إلى حيز العموم وضعف الوصف فإنّه متى امتنع الوصف بالحال أو ضعف ساغ مجيئها من النكرة فالأول كقوله تعالى ( أو كالذي مرّ على قريةٍ وهي خاويةٌ عل عروشها ) ( ٢٣٢ ) فإنّ الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفةً خلافاً للزمخشري ( ٢٣٣ ) والثاني كقولهم ( مررتُ بماءٍ قعدةً رجلٍ ) فإنّ الوصف بالمصدر خارجٌ عن القياس وإنما لم يُجز الفارسي ( فضلاً ) كونه صفةً لدرهم لأنّه ( ٢٣٤ ) رآه منصوباً أبداً سواء كان ما قبله منصوباً أم مرفوعاً أم مخفوضاً وزعم أبو حيان أنّ ذلك لأنّه لا يوصف بالمصدر إلّا إذا أُريدت المبالغة لكثرة وقوع ذلك الحدث من صاحبه وليس بمرادٍ هنا وأمّا القول بأنّه يوصف بالمصدر على تأويله بالمشتقّ أو على تقدير ( ٢٢٩ ) من ( م وفي الأصل أن ( ٢٣٠ ) من م وفي الأصل عند ( ٢٣١ ) م مصدراً ( ٢٣٢ ) البقرة ٢٥٩ ( ٢٣٣ ) ينظر الكشاف ١ ٣٨٩ ( ٢٣٤ ) من م وفي الأصل فإنّه

---

المضاف فليس قول المحققين فهذا منتهى القول في ( ٢٣٥ ) توجيه إعراب الفارسيّ وأمّا تنزيله على المعنى المراد فَعَسِرٌ وقد خُرَجَ على أنّه من باب قوله ( ٢٣٦ ) على لاجِبٍ لا يُهتَدَى بمناره ( ١٨ )

ولم يذكر أبو حيان سوى ذلك وقال قد يُسَلِّطُونَ النفي على المحكوم عليه بانتفاء صفته فيقولون ( ما قامَ رجلٌ عاقِلٌ ) أي لا رجلَ عاقِلٌ ( ٢٣٧ ) فيقوم فإنه لا يريد إثبات منارٍ للطريق وينفي ( ٢٣٨ ) الاهتداء عنه وإنما يريد نفي المنار فتنتفي الهداية به أي لا منار لهذا الطريق فيُهْتَدَى به ( ٢٣٩ ) وعلى هذا خرَجَ ( فما تنفعهم شفاعَةُ الشافعين ) ( ٢٤٠ ) أي لا شافع لهم فتتفعهم شفاعته وعلى هذا يخرج المثال المذكور أي لا يملك درهماً فيفضل عن دينارٍ له وإذا انتفى ملكه للدرهم كان انتفاء ملكه للدينار ( ٢٤١ ) أولى وفيه ( ٢٤٢ ) أن ( فضلاً ) مقيدٌ للدرهم أو معمولٌ للمقيد على الإعرابين ( ٢٣٥ ) من ( م المسائل السفرية وفي الأصل من ( ٢٣٦ ) صدر بيت لامرئ القيس ديوانه ٦٦ وعجزه إذا ساقه العود النباطي جرجرا ( ٢٣٧ ) من المسائل السفرية وهو ساقط بسبب انتقال النظر ( ٢٣٨ ) من م والمسائل السفرية وفي الأصل نفي ( ٢٣٩ ) من المسائل السفرية ( ٢٤٠ ) المدثر ٤٨ ( ٢٤١ ) من ( م وفي الأصل الدينار ( ٢٤٢ ) أي في ( المسائل السفرية )

---

السابقين فلو قُدِّرَ النفي مسلطاً على القيد اقتضى مفهومه خلاف المراد وهو أنه ( ٢٤٣ ) يملك الدرهم ولكنه لا يملك الدينار ولما امتنع هذا ( ٢٤٤ ) تعيّن الحمل على الوجه المرجوح وهو تسليط النفي على المقيد وهو الدرهم فينتفي الدينار لأن الذي لا يملك الأقل لا يملك الأكثر فإن المراد بالدرهم ما يساويه من النقود لا الدرهم العرفي والذي ظهر لي في توجيه هذا الكلام أن يُقال إنه في الأصل جملتان مستقلتان ولكن الجملة الثانية دخلها حذف كثير وتغيير حصل الإشكال بسببه وتوجيه ذلك أن يكون هذا الكلام في اللفظ أو في التقدير جواباً لمستخبرٍ قال ( أملكُ فلانٌ ديناراً ) أو ردّاً على مُخْبِرٍ قال ( فلانٌ يملكُ ديناراً ) فقيل في الجواب ( فلانٌ لا يملك درهماً ) ثم استؤنفَ كلامٌ آخرٌ ولك ( ٢٤٥ ) في تقديره وجهان أحدهما أن يُقدَّرَ أخبرك ( ٢٤٦ ) بهذا زيادةً عن الإخبار عن دينارٍ ( ٢٤٧ ) استفهمت عنه وزيادةً عن دينارٍ أخبرت بملكه له ثم حذفت جملة ( أخبرك بهذا ) وبقي معمولها وهو ( فضلاً ) كما قالوا ( حينئذٍ الآن ) بتقدير كان ذلك حينئذٍ ( ٢٤٨ ) ( واسمع الآن فحذفوا الجملتين وأبقوا من كلٍ منهما معمولها ثم حُذِفَ مجرور ( عن ) وجاز ( الدينار ) وأدخلت ( عن ) الأولى على ( الدينار ) كما قالوا ( ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُّ من ( ٢٤٣ ) من ( م وفي الأصل أن ( ٢٤٤ ) من ( م ( ٢٤٥ ) من ( ب م المسائل السفرية وفي الأصل وذلك ( ٢٤٦ ) في المسائل السفرية ( أخبرتكَ ) في الموضعين ( ٢٤٧ ) من م والمسائل السفرية وفي الأصل عما استفهمت عنه ( ٢٤٨ ) رسمت حينئذٍ ( ح ) في الموضعين وفضلنا إثبات الكلمة لا الرمز

---

زيد ( ٢٤٩ ) والأصل منه في عين زيد تُحذف مجرور ( من ) وهو الضمير وجاز العين وهو ( في ) ودخلت ( من ) على ( ١٩ ) العين والثاني أن يُقدّر فضل ( ٢٥٠ ) انتقاء الدرهم عن فلان فضلاً ( ٢٥١ ) عن انتقاء الدينار عنه ( ٢٥٢ ) ومعنى ذلك أن تكون ( ٢٥٣ ) حالة هذا المذكور في الفقر ( ٢٥٤ ) معروفة عند الناس والفقير ( ٢٥٥ ) إنما ينفي عنه في العادة ملك ( ٢٥٦ ) الأشياء الحقيرة لا ملك الأموال الكثيرة فوقع نفي ملك الدرهم عنه في الوجود عن وقوع نفي الدينار عنه أي أكثر منه يُقال فضل عنه وعليه بمعنى زاد و ( فضلاً ) على التقدير الأول حال وعلى الثاني مصدر وهما الوجهان اللذان ذكرهما الفارسي لكن توجيه الإعرابين مخالف لما ذكر وتوجيه المعنى مخالف لما ذكروا لأنه إنما يتضح تطابق اللفظ والمعنى على ما وجّهت لا على ما وجّهوا ( ٢٥٧ ) ولعلّ مَنْ لم يفو ( ٢٥٨ ) أنسه بتجوّزات ( ٢٥٩ ) العرب في كلامها يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف وهو كما قيل ( ٢٦٠ ) ( ٢٤٩ ) ينظر في مسألة الكحل الكتاب ١ ٢٣٢ المقتضب ٣ ٢٤٨ شرح المقدمة المحسبة ٤٠٠ منثور الفوائد ٥٠ شرح عمدة الحافظ ٧٧٣ شرح الكافية ٣ ٤٦٦ شفاء العليل ٦١٩ رسالة على مسألة الكحل من الكافية ( ٢٥٠ ) فضلاً ( ٢٥١ ) ساقطة من المسائل السفرية ( ٢٥٢ ) من م والمسائل السفرية وفي الأصل منه ( ٢٥٣ ) من ب وفي الأصل يكون ( ٢٥٤ ) في المسائل السفرية النفي ( ٢٥٥ ) من م وفي الأصل الفقر ( ٢٥٦ ) من م وفي الأصل تلك ( ٢٥٧ ) من المسائل السفرية ٢٠ ( ٢٥٨ ) من م والمسائل السفرية وفي الأصل من فقد ( ٢٥٩ ) من ب والمسائل السفرية وفي الأصل بتجوّزات ( ٢٦٠ ) للكميّ بن زيد شعره ١ ١١٩ وفيه وإن لم فلا رأي للمحمول

---

إذا لم يكن إلاّ الأسنّة مركب فلا رأي للمحتاج إلاّ رُكوبها وقد بيّنت في التوجيه أن مثل هذا الحذف والتجوّز ( ٢٦١ ) واقع في كلامهم هذا خلاصة ما ذكره ابن هشام الأنصاري في رسالته ( ٢٦٢ ) وقد قرّر الإعراب والمعنى المراد السيد الشريف قدس سره في حواشي الكشاف ( ٢٦٣ ) على غير ما مرّ فقال ( هو مصدر يتوسط بين أدنى وأعلى للتبنيه بنفي ( ٢٦٤ ) الأدنى واستبعاده عن الوقوع على نفي الأعلى واستحالته أي عدّه محالاً ( ٢٦٥ ) عرفاً فيقع بعد نفي إمّا صريح كقولك ( فلان لا يُعطي الدرهم فضلاً عن أن يُعطي الدينار تريد أن إعطاءه الدرهم منفيّ ومستبعد فكيف يُتصوّر منه إعطاء الدينار وإمّا ضمني كقوله ( ٢٦٦ ) ( وتناصر الهمم الخ ) يريد أن همهم تقاصرت عن بلوغ أدنى عدد هذا العلم وصار منفيّاً مستبعداً عنهم فكيف ترقى إلى ما ذكر وهو مصدر قولك فضل عن المال كذا إذا ذهب أكثره وبقي أقلّه ولمّا اشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى الكثرة والقلّة ظهر هناك توجيهان - فمنهم مَنْ نظر إلى معنى الذهاب والبقاء فقال تقدير الكلام فضل عدم إعطاء الدرهم من إعطاء الدينار أي ذهب إعطاء الدينار بالمرّة ( ٢٦٧ ) ( ٢٦١ ) من ب والمسائل

السفرية ( ٢٦٢ ) المسائل السفرية ١١ - ٢٠ ( ٢٦٣ ) حاشية الشريف ١ ١٩ والزيادة منها ( ٢٦٤ )  
( م ينفي ( ٢٦٥ ) من ( ب وفي الأصل حالاً ( ٢٦٦ ) أي الزمخشري في الكشاف ١ ١٩ ( ٢٦٧ )  
( في حاشية السيد الشريف بالكلية

---

وبقي عدم إعطاء الدرهم فالباقي هو نفي الأدنى المذكور قبل ( فضلاً ) والذاهب ( ٢٦٨ ) هو نفس  
الأعلى المذكور بعده وعلى هذا التوجيه يفوت شيئان من أصل ( ٢٠ ) الاستعمال الأول كون الباقي  
من جنس الذاهب إذ ليس انتفاء الأدنى من جنس الأعلى الثاني كون الباقي أقل من الذاهب إذ لا  
معنى لكون انتفاء الأدنى أقل ( ٢٦٩ ) من جنس الأعلى فإن قلت يردّ عليه ( ٢٧٠ ) أنّ المفهوم  
من ( فضلاً ) حينئذ أنّ ما بعده ذاهبٌ منتفٍ بتمامه وأما أنّه أدخل في الانتفاء وأقوى فيه مما نفي  
قبله كما هو المقصود فلا قلتُ قد يفهم ذلك من كونه أعلى وأدنى لأنّ الأعلى أولى بالانتفاء من  
الأدنى - ومنهم من نظر إلى القلّة والكثرة فقال التقدير في المثال فضل عدم إعطاء الدرهم عن عدم  
إعطاء الدينار أي عدم الأول قليل بالقياس إلى عدم الثاني فإنّ الأول عدَمٌ ممكن مستبعد وقوعه  
والثاني عدَمٌ مستحيل فهو أكثر قوّة وأرسخ من الأول وعلى هذا التوجيه يفوت من أصل الاستعمال  
معنى الذهاب والبقاء ويلزم أنّ لا تكون كلمة عن صلة ( ٢٧١ ) له بحسب معناه المراد بل بحسب  
أصله ويحتاج إلى تقدير النفي فيما بعد ( فضلاً ) ( ٢٦٨ ) من م وحاشية السيد الشريف وفي  
الأصل و ( و ب الذهاب ( ٢٦٩ ) من م وحاشية السيد الشريف وهو ساقط من الأصول الثلاثة  
بسبب انتقال النظر ( ٢٧٠ ) ( يرد عليه ) ليس في حاشية السيد الشريف ( ٢٧١ ) من ( ب م  
وفي الأصل كلمة

---

وههنا توجيه ثالث مبني على اعتبار ورود النفي على الأدنى بعد توسط ( فضلاً ) بينه وبين الأعلى  
كأنه قيل يُعطي الدرهم فضلاً عن الدينار على معنى ذهب إعطاء الدينار وبقي من جنسه بقية هي  
إعطاء الدرهم ثمّ أورد النفي ( ٢٧٢ ) على البقية وإذا انتفت ( ٢٧٣ ) بقية الشيء كان ما عداها  
أقدم منها في الانتفاء ويرجع حاصل المعنى إلى أنّ إعطاء الدينار انتفى أولاً ثم تبعه في الانتفاء  
إعطاء الدرهم ( ٢٧٤ ) انتهى ملخصاً ( ٢٧٥ ) ثم ذكر بعد ما مرّ ما نصّه قال ( ٢٧٦ ) رحمه  
الله تعالى ( لزم حذف ناصب ( فضلاً لجريه مجرى تنمة الأول بمنزلة ( لا سيما ) ولا محل لذلك  
المحذوف من الإعراب البتة وردّ به على مَنْ زعم أنّه حال ( ٢٧٧ ) ولا يلتبس عليك أنّ فاعل ذلك  
الفعل المحذوف هو الأدنى على الوجه الأخير ونفيه على الوجهين الأولين ) انتهى وعدم صحة  
كونه حالاً على المعنى الذي قرره ظاهر وكذا عدم كون الجملة صفة بخلاف ذلك كله على المعنى

الذي قرره ابن هشام كما لا يخفى على ذوي الأفهام

ومنها قولهم وهذا بخلاف كذا والظاهر أن الخبر (خلاف) والباء زائدة فيه (٢١) كقوله تعالى (٢٧٢) من (م حاشية السيد الشريف وهي ساقطة بسبب انتقال النظر (٢٧٣) من حاشية السيد الشريف وفي الأصل و (و ب انتقى (٢٧٤) حاشية السيد الشريف ١ ١٩ - ٢٠ (٢٧٥) من (ب م وفي الأصل تلخيصاً (٢٧٦) حاشية السيد الشريف ١ ٢٠ والزيادة منه (٢٧٧) عبارة الحاشية (ولا محل لذلك المحذوف من الإعراب وإن زعم بعضهم أنه حال)

(جزاء سيئة بمثلها) (٢٧٨) أو (الخلاف) اسم مصدر خالف أي وهذا ملتبس بمخالفة كذا وقد يقولون (بخلاف ما لو كان كذا) وقد ذكر في المغني (٢٧٩) في بحث (لو) أنها تكون حرفاً مصدرياً وأكثر (٢٨٠) وقوعها بعد (ودّ) أو (يودّ) نحو يودّ أحدهم لو يُعَمَّرُ (٢٨١) وقد تقع بدونها ومنه قول فُتَيْلَةَ (٢٨٢) ما كانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيْظُ الْمُحْتَقُّ قَالَ الدَّمَامِينِي (٢٨٣) في شرحه (قلتُ وعلى كون (لو) مصدرية يتخرج ما يقع في تصانيف العلماء كثيراً من قولهم (بخلاف ما لو كان كذا) كقول ابن الحاجب في كتابه الفقهي (٢٨٤) بخلاف ما لو وقع ميثاً وقول صاحب التلخيص (٢٨٥) (بخلاف ما لو أُخِرَ) فيكون التقدير بخلاف وقوعه ميثاً (٢٨٦) وبخلاف تأخيره و (ما) زائدة بين المضاف والمضاف إليه نحو (جئتك غير ما مرة) هذا أقرب ما يخرج مثل هذا التركيب عليه والله أعلم (انتهى (٢٨٧) (٢٧٨) يونس ٢٧ وفي الأصل والمطبوع وجزاء (٢٧٩) مغني اللبيب ٢٩٣ (٢٨٠) من ب والمغني وفي الأصل والأكثر (٢٨١) البقرة ٢ (٢٨٢) الحماسة لأبي تمام ١ ٤٧٨ شرح أبيات مغني اللبيب ٥٤٥ (٢٨٣) تحفة الغريب ق ٩٢ والزيادة منها (٢٨٤) منتهى السؤل والأمل وهو في أصول الفقه وله كتاب (جامع الأمهات) وهو في الفقه المالكي (٢٨٥) التلخيص في علوم البلاغة ٨٤ (٢٨٦) ب مؤخراً (٢٨٧) من قوله (وقد يقولون انتهى) ساقط من م والشرح برمته ساقط من

ومنها قولهم هو ك (لا شيء) ووجوده ك (لا وجود) صارت (لا) مع ما (٢٨٨) بعدها كلمة واحدة وأجري الإعراب على آخرها وعزفت باللام في مثل (اللاحجر) وقيل هو بمعنى (غير) إلا أن إعرابها أظهر فيما بعدها لكونها على صورة الحرف كما في (إلا) بمعنى (غير) انتهى (٢٨٩) ومنها قولهم وليس هذا كما زعمه فلان صواباً ونظائره ومثله قول المطول وليس كما توهم كثير من الناس مبنياً قال محشيه الفاضل السيلالكوتي (٢٩٠) الجار والمجرور في موضع (٢٩١) المصدر (٢٩٢) أي ليس مبنياً بناءً مثل ما توهمه كثير من الناس أو في موقع الحال من

ضمير ( ٢٩٣ ) ( مبنياً ) أي ليس مبنياً حال كونه مماثلاً لما توهمه كثيرٌ على ما قاله صاحب المغني ( ٢٩٤ ) في قوله تعالى ( كما بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ ) ( ٢٩٥ ) والقول بأنه خبر ليس و ( مبنياً ) بدلٌ منه أو خبرٌ بعدَ خبرٍ تكلفٌ ( ٢٨٨ ) من ب ( ٢٨٩ ) التركيب والشرح ساقط من ( م ( ٢٩٠ ) عبد الحكيم بن محمد الهندي ت ١٠٦٧ هـ ( خلاصة الأثر ٢ ٣١٨ الأعلام ٤ ٥٥ ) ( ٢٩١ ) ب موقع ( ٢٩٢ ) ( الجار والمجرور المصدر ) ساقط من م ( ٢٩٣ ) ب من الضمير في ( ٢٩٤ ) مغني اللبيب ١٩٤ ( ٢٩٥ ) الأنبياء ١٠٤

---

**ومنها قولهم قالوا عن آخرهم ومثله قول الكشاف ( ٢٩٦ ) ( وقد عجزوا عن آخرهم ) قال ( ٢٢ )** السيد الشريف ( ٢٩٧٩ قدس سره ) ( عن آخرهم ) صفة مصدر محذوف أي عجزاً صادراً عن آخرهم وهو عبارة عن الشمول والاستيعاب فإنَّ العجز إذا صدر عن الآخر فقد صدر أولاً عن الأول وقيل معناه عجزاً متجاوزاً عن آخرهم فيدلُّ على شموله إيَّاهم وتجاوزه عنهم فهو أبلغ من أن يُقال ( عجزوا كلُّهم ) ورُدُّ بأنَّ التجاوز بمعنى التعدي والمجازة يتعدى بنفسه والذي يتعدى ب ( عن ) معناه العفو وقيل عجزاً صادراً عن آخرهم إلى أولهم ورُدُّ بأنَّ مقابل ( إلى ) هو ( من ) لا ( عن ) انتهى ومنها قولهم وناهيك بكذا كقول الكشاف ( ٢٩٨ ) ( وناهيك بتسوية سيبويه دلالة قاطعة ) قال السيد الشريف ( ٢٩٩ ) أي حسبك وكافيك بتسويته وهو اسم فاعل من النهي كأنه ينهاك عن تطلب دليلٍ سواه يُقال ( زيدٌ ناهيك من رجلٍ ) أي هو ينهاك عن غيره بجده وغنائه و ( دلالة قاطعة ) نصب على التمييز من ناهيك انتهى ( ٢٩٦ ) الكشاف ١ ٩٦ ( ٢٩٧ ) حاشية السيد الشريف ١ ٩٦ والزيادة منها ( ٢٩٨ ) الكشاف ١ ٩٨ ( ٢٩٩ ) حاشية السيد الشريف ١ ٩٨ والزيادة منه

---

وعليه فالباء مزيدة في الخبر ( ٣٠٠ ) قال الشنواني ( ٣٠١ ) في حواشي الأزهرية إنَّ بعض النحاة أعرب ( ناهيك ) خبراً وزيداً مبتدأً وزيدت فيه الباء وهو ظاهر لأنَّ المعنى أنَّ زيد ناهيك أن تطلب غيره لما فيه من الكفاية ويحتمل عكسه وهو أنَّ يكون ( ناهيك ) مبتدأً و ( زيد ) خبره والباء زائدة ويحتمل أنَّ الباء متعلق بمحذوف وهي مع مدخولها خبر ( ناهيك ) بمعنى كافيك حاصل بزيد ومثل ( ناهيك بزيد ) ( ناهيك بي ) و ( ناهيك به ) انتهى **ومنها قولهم يجوز كذا خلافاً لفلان ووجهه )** ( ٣٠٢ ) الجمال بن هشام في بعض مصنفاته ( ٣٠٣ ) فقال قد يُقال يجوز فيه وجهان أحدهما أنَّ يكون مصدرًا كما أنَّ قولك ( يجوز كذا اتفاقاً أو إجماعاً ) بتقدير اتفقوا على ذلك اتفاقاً وأجمعوا عليه إجماعاً ويشكل على هذا أنَّ فعله المقدر إمَّا ( اختلفوا ) أو ( خالفوا ) ( ٢٣ ) أو ( خالفت ) فإنَّ كان ( اختلفوا ) أشكل عليه أمران أحدهما أنَّ مصدر ( اختلف ) إمَّا هو الاختلاف لا الخلاف



والثاني أنّ ذلك يأبى أن يقول بعده لفلان وإن كان ( خالفوا ) أو ( خالفت ) أشكل عليه أنّ ( خالف ) لا يتعدى ( ٣٠٠ ) م الفاعل وما بعده إلى نهاية الكلام عن هذا التركيب ساقط منها ( ٣٠١ ) أبو بكر بن إسماعيل التونسي ت ١٠١٩ هـ ( خلاصة الأثر ١ ٧٩١ الأعلام ٢ ٣٦٢ ) ( ٣٠٢ ) من م وفي الأصل ووجه ( ٣٠٣ ) وهي المسائل السفرية

---

باللام بل بنفسه وقد يُختار هذا القسم ويُجاب عن هذا الاعتراض بأن يُقال فُدر اللام مثلها في ( سقياً له ) ( ٣٠٤ ) أي متعلقة بمحذوف تقديره أعني له أو إرادتي له ألا ترى أنه لا يتعلّق ب ( سقياً ) لأنّ ( سقى ) يتعدى بنفسه والوجه الثاني أن يكون حالاً والتقدير أقول ذلك خلافاً لفلان أي ( ٣٠٥ ) مخالفاً له وحذف القول كثير جداً حتى قال أبو علي هو من باب ( حدث عن البحر ولا حرج ) ( ٣٠٦ ) ودلّ على هذا العامل أنّ كلّ حكم ذكره المصنّفون فهم قائلون به فكأنّ ( ٣٠٧ ) القول مقدّر قبل كلّ مسألةٍ وهذه العلة قريبة من العلة التي ذكروها لاختصاصهم الظروف بالتوسع فيها وذلك أنّهم قالوا إنّ الظروف منزلة من الأشياء منزلة أنفسها لوقوعها فيها وأنّها لا تتفكّ عنها والله تعالى أعلم ( ٣٠٨ ) **ومنها قولهم في التاريخ كان كذا عام كذا** قال العلامة الدماميني في أول شرحه الكبير على المغني ( ٣٠٩ ) عند قوله ( وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبع مئة ) ( ٣١٠ ) ما نصّه ( كثيراً ما ( ٣٠٤ ) ينظر شرح المفصل ١ ١١٤ حاشية الصبان ٢ ١١٧ ) ( ٣٠٥ ) من المسائل السفرية وفي الأصل أو ( ٣٠٦ ) في المسائل السفرية هو من حديث البحرقل ولا حرج ( ٣٠٧ ) في م والمسائل السفرية وكأنّ ( ٣٠٨ ) المسائل السفرية ٢٨ والزيادة منها ومن م وهنا ينتهي السقط الكبير في ( و الذي بدأ بعد ) ومنها قولهم وهذا بخلاف كذا ) ( ٣٠٩ ) شرح الدماميني ٦١ ( ٣١٠ ) مغني اللبيب ١

---

يقع هذا التركيب وهو مشكل وذلك أنّ المراد من قولك ( وقع كذا في عام أربعين ) ( ٣١١ ) هو الواقع بعد تسعة وثلاثين وتقرير ( ٣١٢ ) الإضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير ظاهر ( ٣١٣ ) إذ ليست فيه الإضافة ( ٣١٤ ) بمعنى اللام ضرورة أنّ المضاف إليه ليس جنساً للمضاف ولا ظرفاً له فيكون معنى نسبة العام إلى الأربعين كونه جزءاً منها كما في ( يد زيد ) وهذا لا يؤدي المعنى المقصود إذ يصدقُ بعامٍ ما منها سواء كان الأخير أو غيره وهو خلاف الفرض ويمكن أن يقال قرينة الحال معينة لأنّ المراد الأخير وذلك لأنّ فائدة التاريخ ضبط الحادثة المؤرّخة ( ٣١٥ ) بتعيين زمانها ولو كان المراد ما يعطيه ظاهر ( ٢٤ ) اللفظ في كون العام المؤرّخ واحداً من أربعين بحيث يصدق على أيّ عام فرض لم يكن لتخصيص الأربعين مثلاً معنىً يحصل به كمال التمييز



للمقصود ولكن قرينة إرادة الضبط بتعيين الوقت تقتضي أن يكون هذا العام هو مكمل عدّة ( ٣١٦ )  
الأربعين أو يُقال حُذِف مضاف لهذه القرينة والتقدير في عام آخر أربعين والإضافة بيانية أي في  
عامٍ هو آخر أربعين فتأملهُ ) انتهى أقول يظهر لي أنه لا حاجة إلى تقدير المضاف بعد جعل  
الإضافة بيانية فإنّ الأربعين كما تُطلق ( ٣١٧ ) على مجموعها تُطلق على الآخر منها وهكذا  
غيرها من الأعداد بدليل أنك تقول هذا واحد هذا اثنان هذا ( ٣١١ ) بعدها في شرح الدماميني مثلاً  
الإخبار بوقوع ذلك في العام الأخير من الأربعين و ( ٣١٢ ) من م وشرح الدماميني وفي الأصل  
تقدير ( ٣١٣ ) في الأصل و ( ظ وهو اختصار لكلمة ظاهر ( ٣١٤ ) من شرح الدماميني وفي  
الأصل إذ ليست فيه إلا بمعنى اللام ( ٣١٥ ) من شرح الدماميني وفي الأصل المؤرخ ( ٣١٦ ) م  
مدة ( ٣١٧ ) م يطلق

---

ثلاثة ( ٣١٨ ) ( هـ ( ٣١٩ ) فتطلق الاثنتين على الثاني والثلاثة ( ٣٢٠ ) على الثالث كما تُطلق  
( ٣٢١ ) على مجموع الاثنتين ومجموع الثلاثة فتأمل والله تعالى ( ٣٢٢ ) أعلم بالصواب ( ٣٢٣ )  
تمت بالخير على يد أفقر العباد إلى الله الكريم محمد بن عبد الله الإبراهيم الحديثي وذلك في اليوم  
الثاني من شهر ربيع الأول سنة ١٢٧٦ ( ٣١٨ ) من م ( ٣١٩ ) ب م الخ ( ٣٢٠ ) ( والثالث )  
( ٣٢١ ) من م ( ٣٢٢ ) من ب ( ٣٢٣ ) من )

---